معاداة النسوية

عائشة بلحاج

وصفة معاداة النسوية بسيطة: المكوّن الأول: يكفي إعلانُ الصحافية البريطانية بترونيلا وايت أن النسوية حرّرت حياتها، لتنطلق "المرّيكا» في الأجواء العربية، وتكتمل الوصفة. أيها الناس، انظروا واسمعوا «امرأة غربيّة انقلبت على الحركات النسوية، وكشفت دورَها التخريبي للمجتمع التقليدي وللأسرة. فالضحية (المغرّر بها)، وجدت نفسها، بعد بلوغها الخمسين، وحيدة وبلا أولاد (يا للمصيبة)»، الطّلقع قليلا سيعرف أن السيدة بترونيلا أبعد ما تكون عن بروفايل الضحية، فهي امرأةٌ لعوب، شغلت الصحافة الصفراء، وعلاقاتها كانت مدوّية، وبينها علاقتها برئيس الوزراء البريطاني السابق اليميني بوريس جونسون، المتزوج آنذاك، والذي أجهضت حملَها منه، فهي إذن لم تكترث يوماً بقيم الأسرة، ولم تكن أيضاً مناضلة نسوية لأنها ابنة أبيها الصحافي وودرو وايت الصديق المقرّب من مارغريت تاتشر، أيقونة اليمين المحافظ. يبدو لم شخص متعدّد الأصوات، مثلما فعلت عبارة «معاداة السامية». هكذا نستعين بالعبارة لمواكبة النشاط المفرط لبعض عناصر «الذّكورة» التي كانت أكوابها ممتلئة، ففاضت في تمجيد نسويةٍ مزعومة، ومتى كانت النسوية تتّخذ قرارات الناس؟ ومتى كانت النسوية ضد الأسرة والمجتمع والرجل؟

عدا عن أن عدم الإنجاب، وعدم الزواج نفسه، اختياران صارا رائجين، للنساء والرجال، يعتنقهما كثيرون بلا مرجعية إيديولوجية وبلا ندم، إلى آخر حياتهم، الندم الذي لا تخلو منه حياة الجميع، من ذوي الأولاد والعازبين على حد سواء، فالإنسان نفسه مشكلة نفسِه، واختياراتُه تنجح وتفشل بسببه. فالذي اختار الأسرة عليه إنجاح الخيار، لا أن يهمل أبناءه، ويأتي في أرذل العمر، ويشكو تخليهم عنه، وكذلك لا يمكن لمن فضّلت العيش حرّة على هواها أن تبكي في آخر العمر وحدتها، فلكل شيءٍ ثمن.

هذا التشويه المتعمّد للنسوية هوجة إيديولوجية تستفيد من جهل بعضهم، ومن التفكير الذكوري الذي لم يغادر حتى المثقفين والمتعلمين. النتيجة أن وصم النّسوية بأنها ضد الأسرة وضد الرجل وضد الطبيعة يعني أن كل هذا قائم على استغلال المرأة وإذلالها، وهذا التصوّر أخطر من أي تفكير آخر، فما طالبت به النسوية هو احترام المرأة، ومنحها درجة إنسان، وهي درجة لا درجات فيها. ولولا النسوية، منذ أول موجاتها، لما تحقق للمرأة الحقّ في التعليم، والمساواة، النسبية، في الرواتب، والحقّ في التصويت، والطلاق، والحضانة، وأشياء كثيرة، تعدّ من أبسط الحقوق الإنسانية. لولا النسوية لظلّت المرأة أقلّ من طفل، وأكثر من قرد، في عيون المجتمع. بما أن الحركات التحرّرية في مجتمعاتنا كانت ضد الاهتمام بإنصاف المرأة، حيث ارتفعت بعض الأصوات داخل الحركة الوطنية في المغرب داعيةً إلى تأجيل النظر في تعليم المرأة إلى أن يتم تحقيق الاستقلال ثم ثبات النظام السياسي، وهو ما لم يتحقّق خلال عقود من ذلك. ولولا نضالات درّية شفيق وتضحياتها لما حصلت المرأة المصرية على الحقّ في التصويت، سنة 1956.

النّسوية، يا جماعة المثقفين، هي منح النساء صفة الإنسانية. وإلّا سنقول إن العبودية مسألة طبيعية، أو أن حركات التحرّر زمرة جاحدة وراديكالية لم تقدّر نعمة استعمارها من طرف قوى متحضرة تسيّرها. بينما هي على جهلها وفقرها عاجزةٌ عن ذلك، وأن الاستبداد ضروري، لأن شعوبنا غير جديرة بالثقة والحرية. لذا دعونا نتغطّى بالكتاتوريات حتى لا نبقى عرايا، وعلى النساء أن يقبلن الحرمان من النجاح المهني، حتى لا تنهار الأسر التي تقوم على صبر المرأة وقيامها بـ«واجبها الطبيعي»، بدون تأفّفٍ ولا شعارات، وإلّا فالنسوية بالمرصاد لتُخرب الجنس البشري».

عن «تَصْنيمِ» الرموز على حساب المبادئ والمواقف

أسامة أبو ارشيد

في عالم التحليل النفسي، ثمّة عارض مرضيٌّ، ويتطلب علاجاً إكلينيكياً أو سريرياً، يسمّى «Idealization»، أو «إضفاء المثاليّة» وإسباغها على شخصيات معينة في حياة فرد ما، قد تكون عامّة، كعلماء ومفكّرين وسياسيين، أو خاصة، كالوالدين والأصدقاء. ثمّ التعرّض لصدمة بهم وبمواقفهم، إن ثبت أنهم لم يكونوا على مستوى «المثال» الذي افترضه المعنيُّ فيهم. خطورة «إضفاء المثالية» على آخرين أنها تُخرجهم من سياقهم ونسقهم الإنساني النسبي، وترفعهم إلى مستوى قريب من الكمال، إن لم يصل، في حالات، إلى القداسة، بحيث لا نعود نرى عيوبهم أو أننا نتغاضى عنها متعمّدين. وعند التعرّض لصدمة بهؤلاء «المثاليين» ووقوع افتراق لديهم بين المبادئ والسلوك، تكون أمام ثلاثة أنواع من الردّ من المصاب بإرهاب الترميز والتقديس للأفراد، فهو إما، أولاً، أن يعيش حالة إنكار ويستمر في دفاعه عمن يتخيّلهم «مثاليين» متلمساً لهم الأعذار، مهما كان الانحراف عندهم. وإما، ثانياً، أن يعلي من شأنهم على حساب المنهج الذي زعَزَمَهم على أساسه ورفعهم إلى مستوى «المثال»، بحيث يصبح «المثال الفرد» المزعوم حكماً على الفكرة والمبدأ والموقف، لا العكس. وإما، ثالثاً، أن يكفر بالمصاب بإرهاب الترميز والتقديس)، والذي يعاني عادةً حسب التحليل النفسي الإكلينيكي في هذا السياق من الشعور بالدونية واحتقار الذات.. يكفر بالمشروع والمبادئ كلها وينقلب عليها.

ليس ما سبق كلاماً نظرياً أو سفسطة، ولا هو حتى كلام تقني، بل هو واقع نعيشه ونرى تجلياته وتعقيدات تكييفه بشكل متكرّر وفي أكثر من صيغة. من ذلك، مثلاً، ذلك الجدل الذي ثار على مواقع التواصل الاجتماعي عن خطبة عرفة (السبت، 15 يونيو/ حزيران الماضي)، والتي ألقاها إمام المسجد الحرام وخطيبه، الشيخ ماهر بن حمد المعيقلي، في مسجد نمرة. في خطبته تلك، والتي تحمل رمزية هائلة في الإسلام، حيث يجتمع مئات الآف الحجاج والعُمّار والمعتمرين من دون إغفال خطورتها، والتزوير من الأطراف الموجودة في السلطة، ما يهمّنا هنا مناقشة أحد أطراف النقيض المتطرّف الآخر الذي يتخندق وراء «رمزية» مُدعاة لمن نَصّبوهم هم أنفسهم أهلاً لهما الغيرة على ما يمثله الشيخ المعيقلي، بل شخص المعيقلي نفسه إماماً للمسجد الحرام وقارئاً، ذا صوت جميل، لكتاب الله عزّ وجل. في غمرة هذا تناسى هؤلاء ما يأمر به القرآن الكريم، الذي رَفَعَ ذكر المعيقلي بفضله، من وحدة الأمة وحرمة دمائها وتكافؤها. وهم لم يلقوا بالاً إلى جلالة الموقف وعظمته ورمزيته، إذ إنه خطب من حيث خطب الرسول عليه السلام «خطبة الوداع» يوم عرفة، وكان مطلعها «أيّها الناس، اسمعوا مني أبيّن لكم فإني لا أدري لعلي لا القاكم بعد عامي هذا في موقفي هذا. أيّها الناس، إن دماءكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا (يوم عرفة)، في شهركم هذا (شهر ذي الحجة المحرم)، في بلدكم هذا (مكة المكرمة). ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد». أترى، أجعل المعيقلي ومن يصرّون على «إضفاء المثالية» عليه وعلى من هو مثله القرآن وسيرة الرسول الأكرم حكماً عليهم أم العكس؟

مرّة أخرى، ليس هدف هذا المقال الانتقاص من قدر أحد ولا اختزال أحد في موقف أو بضع مواقف، وإنما التنبيه إلى أنه لا بد من محاكمة الشخصيات العامة على أرضيّة تمسّكها والتزامها بما تدعو إليه وما تمثله، وليس محاكمة الأفكار والمبادئ والمواقف على أساس من يدّعي تمثيلها. بغير ذلك، تسقط قيمة المنهج وقيمة «المثال الفرد» المزعوم. حتى الرسول عليه السلام خضع للميزان والمنهج نفسيْهما. «تَنزيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ. لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ. ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ. فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ» (الحاقة: 43-47). وكذلك: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ» (آل عمران: 144). وكما جاء في الأثر عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا تُعرف الحقّ بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله».

> «إضفاء المثالية» وإسباغها على شخصيات عامة وجعلها حكماً على الفكرة والمبادئ والمواقف، حتى حين تنحرف عنها، منهج وسلوكٌ خطير

هناك من سيقول، مجادلاً عن علماء ومفكرين وسياسيين ومؤثرين، ممن يسقطون في اختبار المواقف: «تفهّموا ظروفهم والضغوط الممارسة عليهم، ولا تختزلوهم في موقف هنا وموقف هناك!». من ناحية، يمكن تفهّم ذلك جزئياً، لكن التعميم منطق سقيم، إذ بذلك لن يبقى من الدين والمبادئ والقيم والمواقف شيء. ثمّ إن ذِكْرَ الشخصيات العامة علا بين الناس بما يفترض أنهم يمثلونه من منظومات قيمية وأخلاقية ومواقفية. واستتباعاً، ليس من العدل أبداً أن يكونوا رابحين دائماً، حين يحسنون وحين يسيئون.

التقديس والترميز، حيث لا ينطبقان، وفي «إضفاء المثالية» وإسباغها على شخصيات عامة وجعلها حكماً على الفكرة والمبادئ والمواقف والقيم، حتى حين تنحرف عنها، منهج وسلوك خطير. إن في ذلك نحتاً لأصنام وصناعة لها، وكأنه لا يوجد لدينا ما يكفي من أصنام ترزح صدورنا تحت وطأتها الثقيلة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

الغرب: إشكالات أساسية في المسألة النهضوية

سيف الدين عبد الفتاح

تستحقّ أسئلة الغرب وإشكالاته التوقّف مليّاً في الرصد والبحث، وتتعرّض هذا المقالة إلى جملة الإشكالات الأساسية التي تؤثّر في الغرب ناظراً، ومنظوراً إليه، في مسألة النهضة، تبدأ بالإشكالية الأولى التي تتعلّق بتعريف الغرب؛ ما الغرب؟... يبدو أنّ هذا السؤال يمتلك مشروعية كبيرة، وهي تأتي من التباس المفهوم، بين دلالاته الجغرافية ودلالاته الثقافية والحضارية، وهو أمر، من بعد ذلك، استدعى مسائل أخرى ترتبط بتعريف هذه الجغرافيا وهذه الثقافة ضمن هذا التصور، الذي يتعلّق بالشرق أو بعالم الجنوب أو بعالم الشمال، وبدا هذا الالتباس واضحاً، كما أكّد مقال سابق لكاتب هذه السطور؛ «مقولة الغرب ومسألة النهوض» («العربي الجديد»، 2024/6/14). الإشكالية الثانية أنّ للغرب أوجهاً كثيرة وأقنعة متعدّدة، ما أنتج الالتباس بشأن «ظاهرة الغرب»؛ كلّ تلك الأوجه جغرافي وآخر كولونيالي، فللغرب وجه جغرافي وآخر كولونيالي، ووجه ثقافي وآخر فكري وأيديولوجي، ووجه سياسي وآخر اقتصادي، وربّما تشير هذه الأوجه الكثيرة إلى تداخلات أدّت إلى استنتاج رائيه مُختزلاً في فهم النهضة الغربية، في أكثر من مقال سابق، إلا وهو «لماذا تقدّم الغرب وتخلّفنا؟»؛ وأكّدنا أنّ ظاهرة الغرب، ممثلاً في حضارته الممتدّة وإنجازاته المتعدّدة التي لا يمكن لأحد إنكارها، خاصّة في مجال ثورات ارتبطت به في الاتصال والتقنية، ومظاهر تقدّم لا تنكر، لا تشكّل النموذج الحضاري الأمثل بذاكرته واستراتيجياته وسياساته وتوجّهاته.

الإشكالية الثالثة فكريّة، تحاول أن تتعرّف إلى الغرب من سياقات المواجهات الفكرية ضمن جملة من الإشكالات، تمثّلها مجموعة من التأليفات شكّلت تيارات واتجاهات فكرية، إنّها فكرة النهايات (Ends)، وبدائها تمثلت في (Posts). وأكثر من هذا وذاك، سنجد جملة من المفاهيم صارت تُسبق بكلمة الموت (Death)، هذا يشير إلى موقف وظواهر ترتبط بها مثل موت الإله، وموت الإنسان، وموت الأيديولوجيا... إلخ، أمّا الرابعة فأكدت عقيدة التجاوز في الغرب من خلال كلمات مسبوقة بـ«NEW»، إشارة إلى الجديد الذي لا يتوقّف، وما تبشّر به بالجديد وانحيازاً له، بل وجعلت كلاسيكيات غربية كثيرة مسبوقة بالتعبير المؤذن بالجدّة، فإذا أضفنا إلى ذلك سيولة في المعاني، تشير المذاهب والعقائد من الإلحاد والعولمة التفسيرية المطروحة هي عوامل محلية (ضعف المعارضة على سبيل المثال) وأجنبية (الاعتبارات الجيواستراتيجية للقوى العظمى في بلد معين).

ربما كان من الممكن العثور على الجواب في التحليل النفسي لشخصية القادة المعنيين، فإن تجربة السلطة تؤدّي لدى عدد كبير من رؤساء الدول إلى تغيّرات في الوعي الصادق بالوهم المتلازم من الخطر الوجودي على قمة الدولة لصالح المعارضة متواضعة للغاية في القارّة الأفريقية. ففي بعض الحالات، عندما يصل المرشّح المعارض إلى السلطة يحاول أن ينقلب دستورياً على المسار الديمقراطي. ولهذا الوضع آثار خطيرة على الممارسة الديمقراطية ذاتها. لكن فهم هذه الديناميكية يمكن أن يساعد على تفسير الممارسات أو الميول الاستبدادية لبعض القادة الحاليين الذين استفادوا من الديمقراطية، ثم انقلبوا عليها. سواء من خلال التعديلات الدستورية، مثل التي تهدف إلى إلغاء البند الذي تحدّ من الولايات الرئاسية، مثل عبد الله واد (2012) وماكي صال (2023) في السنغال، أو حتى من خلال فرض دساتير جديدة تخدم مصلحة صاحب السلطة (قيس سعيّد 2022 تونس)، ويبقى السؤال كيف تمكّن بعض الحكام الأفارقة من تبديل سيولة في المعاني، تشير المذاهب والعقائد من الإلحاد والاجتماع والتقديس لمن هم ليسوا أهلاً لهما الغيرة على ما يمثله الشيخ المعيقلي، بل شخص المعيقلي نفسه إماماً للمسجد الحرام وقارئاً، ذا صوت جميل، لكتاب الله عزّ وجل. في غمرة هذا تناسى هؤلاء ما يأمر به القرآن الكريم، الذي رَفَعَ ذكر المعيقلي بفضله، من وحدة الأمة وحرمة دمائها وتكافؤها. وهم لم يلقوا بالاً إلى جلالة الموقف وعظمته ورمزيته، إذ إنه خطب من حيث خطب الرسول عليه السلام «خطبة الوداع» يوم عرفة، وكان مطلعها «أيّها الناس، اسمعوا مني أبيّن لكم فإني لا أدري لعلي لا القاكم بعد عامي هذا في موقفي هذا. أيّها الناس، إن دماءكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا (يوم عرفة)، في شهركم هذا (شهر ذي الحجة المحرم)، في بلدكم هذا (مكة المكرمة). ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد». أترى، أجعل المعيقلي ومن يصرّون على «إضفاء المثالية» عليه وعلى من هو مثله القرآن وسيرة الرسول الأكرم حكماً عليهم أم العكس؟

مرّة أخرى، ليس هدف هذا المقال الانتقاص من قدر أحد ولا اختزال أحد في موقف أو بضع مواقف، وإنما التنبيه إلى أنه لا بد من محاكمة الشخصيات العامة على أرضيّة تمسّكها والتزامها بما تدعو إليه وما تمثله، وليس محاكمة الأفكار والمبادئ والمواقف على أساس من يدّعي تمثيلها. بغير ذلك، تسقط قيمة المنهج وقيمة «المثال الفرد» المزعوم. حتى الرسول عليه السلام خضع للميزان والمنهج نفسيْهما. «تَنزيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ. لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ. ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ. فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ» (الحاقة: 43-47). وكذلك: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ» (آل عمران: 144). وكما جاء في الأثر عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا تُعرف الحقّ بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله».

هناك من سيقول، مجادلاً عن علماء ومفكرين وسياسيين ومؤثرين، ممن يسقطون في اختبار المواقف: «تفهّموا ظروفهم والضغوط الممارسة عليهم، ولا تختزلوهم في موقف هنا وموقف هناك!». من ناحية، يمكن تفهّم ذلك جزئياً، لكن التعميم منطق سقيم، إذ بذلك لن يبقى من الدين والمبادئ والقيم والمواقف شيء. ثمّ إن ذِكْرَ الشخصيات العامة علا بين الناس بما يفترض أنهم يمثلونه من منظومات قيمية وأخلاقية ومواقفية. واستتباعاً، ليس من العدل أبداً أن يكونوا رابحين دائماً، حين يحسنون وحين يسيئون.

التقديس والترميز، حيث لا ينطبقان، وفي «إضفاء المثالية» وإسباغها على شخصيات عامة وجعلها حكماً على الفكرة والمبادئ والمواقف والقيم، حتى حين تنحرف عنها، منهج وسلوك خطير. إن في ذلك نحتاً لأصنام وصناعة لها، وكأنه لا يوجد لدينا ما يكفي من أصنام ترزح صدورنا تحت وطأتها الثقيلة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> النهوض في جوهره ليس مسألة سيطرة أو هيمنة أو تحكّم أو استعلاء، ولا يتعلّق بأنّ للقيم حدوداً حضارية لا تعبرها، يصير معها الآخر مباحاً ومستباحاً

أكثر تلك الأمور أهمّية «فصل الأخلاق عن السياسة»، و«فصل الدين عن مجمل الحياة»، فصل يصل إلى حدّ التقسيم، وليس مُجرّد الفصل، أي فصل ما لا يمكن فصله، فصل تعسّفي واندماج قسري وإكراهي، معظم ذلك يمكن ردّه إلى تلك الطبيعة الصراعية في الفكرة الغربية. ترتبط الإشكالية الثامنة بمفهوم المركزية الغربية واستمراريتها بأشكال مختلفة، في النطاقات المعرفية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. أمّا التاسعة من الإشكالات فترتكز على عولمة الغرب وغرب العولمة، ضمن عمليات متتابعة لتجسيد رؤية العالم، التي تحوّلت عمليات كما يقع في خاتمة الكلمات التي تلحق بها «Ization»، وفي مقدمها عمليات التنميط ضمن الفكرة العولمية (Globalization).

الإشكالية العاشرة، التي تتعلّق بـ«أهول الغرب». جاءت هذه الفكرة ضمن اتجاهات نقدية عدّة معظمها صدر من الغرب ذاته، كما صدرت من خارجه، ناقشت موقف الغرب من ظواهر عالمية اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وبدا هذا النقد ضمن دراسات غاية في الأهمية لم تقف عند دراسات ما بعد الكولونيالية فقط، ولكنها أشارت إلى إزالة الكولونيالية (de colonialism)، وهو ما أكّد ظواهر عدّة في دراسات حملت تسميات عدّة، من مثل «صناعة الجوع»، و«صناعة الفقر العالمي»، و«دراسات الفوضى»، و«خرافة الندرة»، ودراسات أخرى تحدّثت عن «تدهور الغرب»، بل «موت الغرب»، ورغم أهمّية هذا الموضوع، الذي قد يحتاج إلى مقالات عدّة، لكنّنا في هذا المقام نكتفي بالإشارة إليه جملة. وفي الختام، تلك الإشكالات العشر في قلب التفكير بنموذج النهضة الغربي، وهي مع فرادتها قد تستعصي على المحاكاة لهذا النموذج، ولكنّها تستأهل كثيراً من النقد والمراجعة، سواء تعلّق الأمر بداخل الحضارة الغربية أو بخارجها. النهوض في جوهره، ليس مسألة سيطرة أو هيمنة أو تحكّم أو استعلاء، ولا يتعلّق بأنّ للقيم حدوداً حضارية لا تعبرها، يصير معها الآخر مباحاً ومستباحاً ضمن انتقائية معايير واسعة وغلبة قاهرة. الحضارة وعمليات النهوض «عمران لا طغيان»؛ عمران للمعمورة كافّة بلا ظلم أو عدوان أو طغيان.

(كاتب مصري في إسطنبول)

كاريكاتير — عماد حجاج

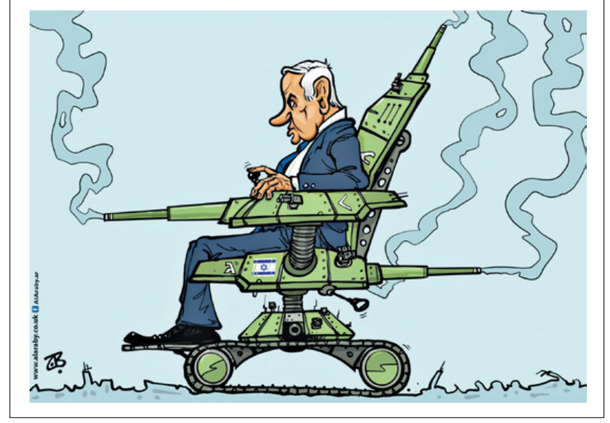

عندما تعترف أرمينيا بالدولة الفلسطينية

أسامة الرشيدي

أعلنت أرمينيا رسمياً اعترافها بالدولة الفلسطينية، وأصدرت بياناً دعت فيه إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزّة فوراً، لتنضمّ بذلك إلى سلوفينيا وإسبانيا والنرويج وأيرلندا، التي كانت قد اتخذت هذه الخطوة. وردّت إسرائيل، كالعادة، بعد استدعاء السفير الأرميني لـ«توبيخه بشدة». آثار هذا الخبر ارتباكاً ومشاعر متضاربة، فقد جاء قرار الاعتراف من دولة كانت تحتلّ، حتّى وقت قريب جدّاً، نحو 20% من أراضي جارتها أذربيجان، متضمّنة إقليم ناغورنو كاراباخ، الذي أعلن نفسه دولة عرفت باسم «جمهورية أرتساخ»، لم تحصل على أيّ اعتراف دولي، فضلاً عن سبعة أقاليم أخرى. إلّا أن أذربيجان استطاعت تحرير أراضيها بالقوّة بعد حرب شنّتها في عام 2020، ثم شنّت هجوماً آخر في عام 2023، تمكّنت عبره من استعادة السيطرة على كامل إقليم كاراباخ.

مثّلت قضية الأراضي الأذربيجانية المُحتلّة إحدى القضايا التي اهتمّ بها العالم الإسلامي في تسعينيّات القرن العشرين، مع تأسيس الجمهورية الوليدة، إلى جانب القضية الأفغانية، وقضية البوسنة وكوسوفو، واضطهاد الإيغور في الصين، وقتل مسلمي الروهينغا في ميانمار. لا أزال أتذكّر أول مناسبة عرفت فيها هذه القضية، عبر برنامج أسعد طه «نقطة ساخنة»، على قناة الجزيرة، إذ سلّط الضوء على النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في حلقتين مهمّتين من البرنامج. وعلى مدار السنوات الماضية، أثارت هذه القضية حماسة تيارات عدّة في العالم الإسلامي، خاصّة أنّها اقترنت بأخبار وفيديوهات مفزعة عن تحويل مساجد في الأقاليم الأذربيجانية المُحتلّة حظائر لتربية الخنازير، في إهانة مشاعر مئات الملايين من المسلمين حول العالم ولذلك، عمّت مشاعر الفرحة بلدانا إسلامية عدّة بعد استعادة أذربيجان أراضيها، ونُشرت فيديوهات تُظهر تطهير قراهم ومدنهم من الخنازير، وإعادة السكّان إليها، بعد قرابة ثلاثة عقود من الاحتلال.

التحرير، وقتها، في عام 2020، على ما كان معروفاً منذ سنوات عن دعم إسرائيلي قويّ لأذربيجان بالأسلحة المُتقدّمة، فضلاً عن تعاون استخباراتي قوي وعميق، يحقّق لتل أبيب مزايا في صراعها مع إيران. كما تمدّ أذربيجان إسرائيل بنحو 40% من احتياجاتها من النفط. وفي مارس/ آذار من العام الماضي (2023)، افتتحت باكو سفارةً لها في تل أبيب لأول مرة في تاريخها، بعد بلوغها معركة طوفان الأقصى بيومين، وقعت وكالة الفضاء الإسرائيلية اتفاقية تعاون، وصفت بأنّها «تاريخية»، في مجال الفضاء مع وكالة الفضاء الأذربيجانية لإقامة مشروعات فضائية مشتركة، بما يشمل تطوير تكنولوجيات الفضاء والأقمار الاصطناعية وأنظمة استكشاف الفضاء والتعاون الأكاديمي والتعليم، وفقاً لما أعلنته وكالة الفضاء الإسرائيلية.

تحوّلت سرعة إلهام عليبف، مع الوقت، إلى عائلة حاكمة، رغم أنّ أذربيجان جمهورية من الناحية الشكلية، إلى درجة أنه عيّن زوجته نائبة له عام 2017، ومنحها أكثر وسام أهمّية في أذربيجان، ويسيطر أبناؤه على مفاصل الحكم والثروة في البلاد. والآن، بعد تسعة أشهر من اندلاع معركة طوفان الأقصى، اعترفت أرمينيا بالدولة الفلسطينية، رغم أنّها تبتعد تدريجياً عن التحالف مع روسيا، وتتوجّه إلى التقارب مع الغرب، خاصّة الولايات المتّحدة، الداعم الأكبر لإسرائيل. وربما يعود سبب قرار أرمينيا إلى استيائها من الدعم الإسرائيلي الكبير لأذربيجان. لكن أيّاً كان السبب، تبقى حقيقة أنّ أرمينيا اعترفت بفلسطين بينما أذربيجان، التي تعترف بالدولة الفلسطينية منذ عام 1992، لم تفعل شيئاً تجاه المجازر الإسرائيلية في غزّة، ولا تزال العلاقات مع تل أبيب قوية للغاية، ولا تزال تمدّ إسرائيل بما تحتاجه من النفط عبر ميناء جيهان التركي، رغم قرار أنقرة الرسمي بالمقاطعة التجارية مع إسرائيل؛ مثال جديد على المفارقات وتمايز المواقف أدّت إليها المعركة التي تخوضها المقاومة في غزّة.

(كاتب مصري في الدوحة)

ثنائية المعارضة والسلطة في أفريقيا

سمير حمدي

في زمن الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، بدأت بلدان أفريقية عديدة حياتها السياسية الجديدة، في ظل حكومات منتخبة ديمقراطياً، في بيئة تميزت بنظام التعدّد الحزبي الذي انشئ قرب نهاية الحقبة الاستعمارية. وبعد فترة وجيزة، هيمنت أنظمة الحزب الواحد والمجالس العسكرية على الحياة السياسية في معظم البلدان الأفريقية. تعدّدت الأنظمة السلطوية تهميش أحزاب المعارضة، أو حتى الأحزاب السياسية بشكل عام التي جرى حلّها، واعتبارها شيئاً لا لزوم له. ومع تراجع حدّة الحرب الباردة، اضطرّ معظم الزعماء الأفارقة، بسبب الضغوط المحلية المقترنة بالضغوط الدولية، إلى الاستسلام للدعوات المطالبة بالانفتاح السياسي، وإعادة تأسيس نظام التعدّدية الحزبية. بعد ذلك، جرى إنشاء أو إعادة بناء عشرات من الأحزاب السياسية في كل من البلدان المعنية، بهدف محدّد هو الوصول إلى السلطة التنفيذية العليا.

لم يكن اعتراف بعض الأنظمة الأفريقية بشكل مبكّر بالتعدّدية الحزبية مدخلاً لتداول السلطة، حيث لم يجرِ تسجيل سوى تغيير واحد للرئيس، في أعقاب الفوز الانتخابي لحزب سياسي معارض في جميع أنحاء القارّة، ولو شكلياً، لانتخابات الرئاسية في بلدان أفريقية عديدة، فإن انتصارات المرشّحين الذين قدّمتهم المعارضة لم تردّ بعد إلى مستوى توقعاتهم بشأن انخفاض عدد حالات التداول السلمي للسلطة في القارّة، مقارنة بمناطق مماثلة من حيث الديمقراطية، وأبرزها أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية. الأوهام متلازمة من الخطورة السياسية، الأمر الذي يجعل هؤلاء القادة يعتقدون أنهم يعرفون دائماً أفضل من غيرهم، ويحكمون بأن قواعد الأخلاق لا تنطبق عليهم، وهذا موضوع يحتاج إلى تعميق البحث حوله.

(كاتب تونسي)

> العدد الأكبر من دول أفريقيا لم يعرف تداولاً حقيقياً للسلطة طوال تاريخ استقلالها

هذه الديناميكية يمكن أن يساعد على تفسير الممارسات أو الميول الاستبدادية لبعض القادة الحاليين الذين استفادوا أو آمن المعارضة يمكنها أن تفوز بالفعل بالانتخابات، رغم أنّ أذربيجان جمهورية من الناحية الشكلية، إلى درجة أنه عيّن زوجته نائبة له عام 2017، ومنحها أكثر وسام أهمّية في أذربيجان، ويسيطر أبناؤه على مفاصل الحكم والثروة في البلاد. والآن، بعد تسعة أشهر من اندلاع معركة طوفان الأقصى، اعترفت أرمينيا بالدولة الفلسطينية، رغم أنّها تبتعد تدريجياً عن التحالف مع روسيا، وتتوجّه إلى التقارب مع الغرب، خاصّة الولايات المتّحدة، الداعم الأكبر لإسرائيل. وربما يعود سبب قرار أرمينيا إلى استيائها من الدعم الإسرائيلي الكبير لأذربيجان. لكن أيّاً كان السبب، تبقى حقيقة أنّ أرمينيا اعترفت بفلسطين بينما أذربيجان، التي تعترف بالدولة الفلسطينية منذ عام 1992، لم تفعل شيئاً تجاه المجازر الإسرائيلية في غزّة، ولا تزال العلاقات مع تل أبيب قوية للغاية، ولا تزال تمدّ إسرائيل بما تحتاجه من النفط عبر ميناء جيهان التركي، رغم قرار أنقرة الرسمي بالمقاطعة التجارية مع إسرائيل؛ مثال جديد على المفارقات وتمايز المواقف أدّت إليها المعركة التي تخوضها المقاومة في غزّة.

(كاتب مصري في الدوحة)

غزة في انتخابات العالم

حسام كنفاني

لا يغيب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عن موسم الانتخابات القائم حالياً في الدول الغربية، وخصوصاً في الولايات المتحدة وبريطانيا، فالجرائم المستمرة القائمة هناك تأخذ حيزاً من حسابات الأحزاب المتنافسة والأشخاص المرشحين، وتنعكس بشكل مباشر على حظوظ النجاح.

ليس سراً أن فرص التجديد للرئيس الأميركي جو بايدن ضئيلة في الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ورغم أن عوامل عديدة تلعب دوراً في الوضع الانتخابي الحالي الذي يعيشه بايدن، إلا أن العدوان على غزة كان حاضراً بقوة بفعل انحياز الإدارة الأميركية لإسرائيل، ودعمها الحرب بالأسلحة والعتاد. هذا الموقف تُرجم انتخابياً بداية مع حملة مقاطعة التصويت لبايدن في الانتخابات التمهيدية في العديد من الولايات، وفي مقدمتها ولاية ميشيغان، والتي خسر خلالها بايدن أكثر من 100 ألف صوت ديمقراطي، رغم فوزه بالانتخابات الحزبية. الأمر نفسه تكرر في ولاية ويسكونسن، حيث خسر بايدن أكثر من 46 ألف صوت نتيجة الحملة نفسها.

هذه العينة من الخسارات لبايدن ستتضاعف في حال استمرار الحملة حتى موعد الانتخابات، وهو المرجح بفعل استمرار العدوان وعدم وجود تغيير في الموقف الأميركي. فالرئيس الديمقراطي مهدد بفقدان أكثر من مليون صوت من المواطنين الذين انتخبوه في الانتخابات الماضية، والتي فاز بها بفارق ضئيل عن منافسه الرئيس السابق دونالد ترامب. والمفارقة أن المقاطعة القائمة على الاحتجاج على دعم العدوان تواجَه بمقاطعة أخرى تقودها تيارات صهيونية أساسها "خذلان بايدن لإسرائيل"، وذلك احتجاجاً أيضاً على بعض مواقف الإدارة الأميركية، والتي رأتها الحكومة الإسرائيلية "تخيلياً"، على غرار عدم معاقبة قضاة المحكمة الجنائية الدولية ووقف شحنة أسلحة ذكية كان من المقرر إرسالها إلى دولة الاحتلال.

على المقلب الآخر، يستفيد المرشح الجمهوري دونالد ترامب من الوضع الحالي ليصب الزيت على النار ويكسب ما سيخسره بايدن من الأصوات اليهودية والصهيونية، متهماً الرئيس الحالي بـ«محاباة حركة حماس». ترامب في الأساس لا يلقي بالاً للأصوات العربية والإسلامية ولا اليسارية، والتي يعلم بأنها بكل الأحوال لن تذهب لمصلحته بسبب مواقفه اليمينية المتطرفة ومزايدته على الإدارة الديمقراطية في دعم إسرائيل. ومن المعلوم أن الأميركيين اليهود يشكلون ما يكفي من الأصوات ليكونوا حاسمين في الولايات المتأرجحة، خصوصاً ولايات بنسلفانيا وميشيغان وجورجيا وويسكونسن وأريزونا.

الوضع في غزة سيكون أيضاً حاسماً في الانتخابات التشريعية البريطانية المقررة في الرابع من يوليو/تموز المقبل، إذا بات العدوان مدرجاً في أجندة الأحزاب المشاركة في الانتخابات التي بات من شبه المحسوم أن تشهد خسارة حزب المحافظين للسلطة وعودة حزب العمال بعد أكثر من 14 عاماً من غيابه عن السلطة. هناك عوامل كثيرة أيضاً أدت إلى تراجع شعبية حزب المحافظين، في مقدمتها الفشل في إدارة الأزمة الاقتصادية وزيادة معدل التضخم في البلاد، إلا أن العدوان على غزة له أثر في الخسارة المرتقبة لحزب المحافظين بسبب تأييد الحكومة البريطانية للعدوان الإسرائيلي ودعمه بالسلاح.

وعلى الرغم من أن موقف رئيس حزب العمال، كير ستارمر، ليس أفضل كثيراً من حزب المحافظين في ما يخص إسرائيل، إلا أن الحاضنة ال

التماهي الرجعيّ في الثورة السورية

عمر الشيخ

تعدّدت أسباب الشعور بالخوف بعد الثورة السّورية (15 مارس/ آذار 2011)، ولم يكن من خيار أمام السوريين لمقاومة ذلك الشعور سوى الهجرة أو انتظار القتل، بعد أن كانت الخيبة تُطارد من يمثّلهم أمام العالم في أغلب محاولاتهم. ثمّة استثناءات من سوريين عجزوا عن أخذ موقف إنسانيّ أمام الحدث التاريخيّ لسقوط العدالة والأخلاق والقانون، وهم يرَون صعود الأحكام العرفيّة والمحاكم العسكريّة، وتخوين سوريين آخرين بسبب المعارضة. وقد ساهم هؤلاء، وهم موالو نظام بشّار الأسد، على نحو عميق، بتسيير المؤسّسات الحكومية، وبقائها تعمل حسب منافعهم. لم يكن يعنيهم التلوّث الرسمي بدماء السوريين، لقناعتهم، ربّما، بأنّهم سيلاقون المصير نفسه: الهجرة أو القتل.

الذين هاجروا إلى خارج سورية، أو الذين هُجّروا إلى آخر معاقل المعارضة في إدلب شماليّ البلاد، كانوا قد بنوا تجاربهم السّياسية في الشارع، تقريباً من دون دليل. ابتكروا الطرق والوسائل التي تعبّر عن ثورتهم، لكنّ التجربة التي كانت بمختلف أجسامها السّياسية على أرض الواقع تُعيد إنتاج لغة النظام في معالجة التمرّد والمطالبة بالحرّيات. بالتوازي مع ذلك، تشكّلت أمامنا ملامح حلم لم يخرج من رومانسيّة الثورة -رفض الخوف، إلى الفعل الحقيقي في المجتمع- التغيير السياسيّ، عسكرياً بالضرورة، إلّا إذا استثنينا الصعود الكبير للفصائلية على حساب هيئاتٍ سياسية توجّهها، لا العكس، لتتحوّل تلك الهيئات بعد خسارة مساحات واسعة من الحاضنة الشعبية - الشارع مُجرّد منصّات تفاوض تديرها دول إقليميّة، دولٌ كان لها أثر واضح في تحوّل الثورة بضعِ مطالبات فرديّة توّجتها مساهمة كبيرة للثوّار من حملة السلاح بانتزاع الحالة الثوريّة من المجتمع، ثمّ رميها إلى طاولات الاستسلام أو التفاوض، التي يسميها إعلام نظام الأسد «مصالحات وطنيّة».

ربّما هبطت أسهم تمثيل الثورة السوريّة، والظنّ أنّ شراسة النظام عقوداً ضيّقت فهم التغيير السياسيّ بين أغلبية أفراد المجتمع، حتّى إنّ السلطة قد بلورت في مخيلة الشعب السوريّ صورة قاسية تعكس المصير المنتظر لكلّ سوري يتحدّث مُجرّد كلام في السياسة، وهو الاعتقال والتخوين. وهكذا تنامت البدائل الارتجالية التي تريد أن تستثمر جزئية الخوف لدى السوريين، إلّا أنّ أكثر ما أُخذ عليها هو الاستخدام المُشابه لسلطة النظام من أجل فرض التغيير السياسي بالقوة الجاهلة، الذي لم يكن سوى سوء فهم للتغير الثوريّ المنطلق من ضدّية كلّ ما أثبت فشله في أحقاب سورية عديدة، ليس آخرها هيمنة الطائفة الواحدة على البلاد. كانت تلك البدائل العاجلة تعتمد على الفرصة الراهنة للاحتجاج الشعبي، كانت تحاول الخروج من فهم اللّغة القاتلة بين قوّة السّلطة الحاكمة والأتباع الخائفين منها، ولا يستطيعون الانتفاض ضدّها، لكنّ الوقت كان قد حان، نزل النّاس إلى الشوارع، ثمّ تسلّحت ثورتهم بالأدوات نفسها (تقريباً) التي كانوا يعانون منها مع نظام الأسد. هل قدّمت تلك الأجسام الثوريّة، عسكريّة أو سياسية، ما لديها ضمن سياق الاختبار الميدانيّ وقبول النقد والمُحاكاة والتواصل مع كلّ الطبقات الاجتماعيّة في سورية؟ أم أنّها خضعت لعملية تغليب فكريّة، صُلبها العقائدي لم يستوعب أنّ الشارع السوريّ المُنتفض كان قد تجاوزها وهو يبحث عن خلاصه من ثلاثيّة الهيمنة الخاصة بنظام الأسد؛ سلطة السلاح، وتعزيز الخوف، والتمييز الطائفيّ؟ هل كانت الغاية من التمرّد في سورية تغيير نظام يسيطر على معظم الجيش وكلّ الأجهزة الأمنيّة، التي تلاحق المعارضين، وكانت فكرة الوطن بالنسبة إلى هذا النظام بقاء شخص واحد يُدعى بشّار الأسد في سُدّة الحكم مهما كلّف الأمر؟

يبدو السؤال السابق بديهيّاً لجهة التفكير بالتغير بضربة واحدة، تغيير رأس النظام، من دون الانتباه إلى أنّ عائلة هذا الرأس متجذّرة منذ نحو 60 عاماً في الهيمنة على البلاد والنفوس والعلاقات الأمنية في المنطقة. لا نكران، هنا، لأحقيّة الناس أن يحلموا بالتغيير، وقد دفعوا أثماناً كبيرة من أجل بناء مُخيّلة جديدة قائمة على رفض العبوديّة، والتفكير بحريّة، إلّا أنّ هناك «أشباه أعداء» لذلك الحُلم، لم يحملوا سلاحاً، وكان أغلبهم لا يبالي بقتل جيرانه بسبب رفضهم للأسد وقد تظاهروا بالنسيان فقط، لآلاف المشاهد القادمة من مدن سورية سحقها وهجّر أهلها طيران الأسد، لأنّها تمرّدت على بشّار. بالرغم من يقين بأنّ الثورة هي أفكار حيّة، مُتحرّرة، تناصر وتنتمي إلى الناس وتطالب بحقوقهم، وأنّ محاولات السّوريين في الجزء المتبقّي الذي تسيطر عليه فصائل عسكريّة مُعارضة في مدينة إدلب، تعاني اليوم من بطش يجدّد شبابه مع الجماعات التابعة لهيئة تحرير الشام، وكلّ تلك الأخبار الواردة من هناك تُحيلنا على سؤال الصامتين طوال الثورة عن انتمائهم الأخلاقيّ والمشاركة، حتّى بقول كلمة مع أبناء بلدهم، الذين نضج وعيهم باكراً، فنزلوا إلى الشارع للمطالبة بالحرّية وإسقاط النظام. أين هم هؤلاء الأشباه اليوم؟

عادة ما تطلق تسمية «الرماديين» على هؤلاء، لكنّهم اليوم يتلوّنون بفجاجة الفردانيّة. كانوا ينتظرون أن ترجح كفّة ميزان القوّة لينقلّوا ولاءهم، نقلاً وليس انتماءً، ما بعد ثورة 2011 في سورية، هؤلاء الذين لم يتأكّدوا بعد أنّ الدم الذي سقط في سورية هو لآلاف الأبرياء، وأنّ هناك مئات الآلاف من السّوريين قد لجأوا حول العالم بعد أن قطعوا البحار والحدود الشائكة للوصول إلى مكان لا يعرفون عنه شيئاً، لكنّ النظام لن يقتلهم بسبب معارضتهم هناك. هؤلاء، الذين اقتُلِعوا من جذورهم التاريخيّة وذاكرتهم ولغتهم وأرضهم بحثاً عن فرصة غير مفهومة، ربّما، للحياة، بعد اكتشافهم أنّ الحياة من دون ثورة لا قيمة لها.

«الرماديون» الذين عزّزوا وجود النظام من خلال صمتهم إلى جانب الموالين للأسد في الكفّة ذاتها كانوا جداراً منيعاً للحرّية، يراقبون من دون الجرأة على أخذ موقف أمام الضحايا، لا بل إنّ جزءاً منهم كانوا في كلّ ذكرى سنوية لانطلاق الثورة يلومون الضحايا، الأحياء منهم والأموات، يلومونهم على ارتكاب ذاك «الكابوس»، حسب وصف شاعرة سورية تحمل إقامة ذهبية. من أين يا ترى يأتي الاحتقار للتمرّد؟ إنّ الطبيعة البشريّة لا تخبرنا بأيّة خصال نفسيّة نستطيع من خلالها فهم ذلك الاحتقار. فكلّ طبيعة بشريّة، فرديّة، قابلة للتشكيل إلى ما لا نهاية، بحسب برتراند راسل. لكن من الواضح، في المشهد السوريّ، أنّ الوقوف في الصفوف الجانبيّة للثورات عادةً يكون في مصلحة السلطة الحاكمة، التي اعتاد الواقفون جانباً طغيانها والخوف منها، كيف يا ترى؟

يشكّل الشخص الصامت أمام الجريمة نوعاً من الإيمان المُطلق بعبثيّة النتائج، لأنّه رأى لقوة القتل الحكم الفصل لنهاية الحياة، والشخص الصامت هو نموذج منتشر بنسبة كبيرة بين أغلب السوريين في الداخل، وقد ارتكزت عليهم السلطة الثقافية لنظام الأسد، وكانوا على جانبي المجتمع والثقافة، وأحياناً في الإعلام والأعمال «الخيريّة». كانوا يمثّلون بروباغاندا تريدها فلسفة العنف النابعة من عسكر الأسد، التي تعتمد أصلاً على تربية الناس بالناس، على مبدأ «لم نمت، ولكنّنا رأينا كيف مات غيرنا»، وهناك فرق، طبعاً، بين الموت والقتل، فالأول طبيعيّ غالباً، أمّا الثاني فهو بفعل فاعل حُكماً، وهذا الفاعل، هنا، هو السلطة الحاكمة، وبالتالي، لا يريد الصامت أن يفقد الحياة لأنّه لم يخرج من الشعور الأساسيّ الذي تحدّثنا عنه في البداية، وهو الخوف.

لقد كافأت السلطة هؤلاء الصامتين بتركهم يسافرون ويعودون... هكذا يحرّرون خوفهم من خلال النشاط الثقافي مثلاً، من وإلى بلدان عربية كانت لها مواقف مضادّة للثورة، وهم يدعمون أيضاً، احتقار التمرّد، ويحاربون بكلّ الوسائل «الربيع العربي»، وللملاحظة هنا؛ كان حرّاس الصمت أو الرماديون السوريون يتغنّون بالحريّات والثورات في كتاباتهم ونقاشاتهم حتّى وصلوا إلى أبراج «النماء» و«الرفاه»، وراحوا يخدمون حكومات «الإقامات الذهبية» في مراكزها وهيئاتها الثقافية، فأصبح الصامت على الدم السوريّ ينظّر من هناك إلى كلّ شيء إلا الثورة والتمرّد، والكرامة الإنسانية، والعدالة والحرّية. هل كانت الوصفة السحرية لهؤلاء رفض «الربيع العربي» علناً؟ بوصفهم يلعبون أدواراً معينة في الإعلام والثقافة، ويروّجون لخطاب تلك الحكومات الداعمة لنظام الأسد حين يعتبرون الثورة مُجرّد فوضى وبلطجة وكوابيس ضدّ الحياة. يخلطون المفاهيم على طريقة السقوط إلى الأعلى، هرباً من القيود التي حطّمتها الشعوب المُنتفضة بحثاً عن حرّياتها؟

لا يقلّ الترويض الاجتماعيّ الذي يعاني منه النّاس في المنطقة العربية كارثية عن القبول بالجريمة، التي ما زالت تحدُث في سورية، وبمشاركة الشهود الصامتين اليوم، وهم مادّة التماهي الرجعيّ للثورة السورية، أولاً، ثم العسكر ومن يواليهم، يتقاسمون الغنائم على جسد البلاد، والناتج النهائي هو جعل الناس صفراً في نسب التمرّد ضدّ نظام بشار الأسد.

(كاتب سوري في قبرص)

> الوقوف في الصفوف الجانبيّة للثورات عادةً يكون في مصلحة السلطة الحاكمة، التي اعتاد الواقفون جانباً طغيانها والخوف منها

> الترويض الاجتماعيّ الذي يعاني منه النّاس في المنطقة العربية، لا يقلّ كارثية عن القبول بالجريمة التي تحدث في سورية

هل يحدث «السيناريو الأسوأ» في الانتخابات الفرنسية؟

عمر كوش

يتوجّه الناخبون الفرنسيون، الأحد المقبل، (30 يونيو/ حزيران الحالي)، إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية المُبكّرة، لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الجدد، بعد أن سارع الرئيس إيمانويل ماكرون إلى حلّها، على خلفية نتائج الانتخابات الأوروبية التي جرت من 6 إلى 9 يونيو الحالي، وحقّق فيها حزب التجمّع الوطني، اليميني المُتطرّف، انتصاراً كبيراً، فيما تلقّى حزب النهضة، الذي يتزعّمه ماكرون، هزيمة ساحقة.

يحقّ لنحو 49 مليون ناخب فرنسي التصويت في الجولة الأولى من الانتخابات المُبكّرة، لاختيار 577 نائباً في الجمعية الوطنية لخمس سنوات، فيما بلغ إجمالي عدد المُترشّحين 4010 مرشحين، حسب وزارة الداخلية الفرنسية، بينهم 546 عن الجبهة الشعبية الجديدة التي تضمّ تحالف أحزاب اليسار الرئيسة في فرنسا، و445 مُرشّحاً للتحالف الرئاسي، الذي يقوده حزب النهضة بزعامة ماكرون، و499 مُرشّحاً لحزب التجمّع الوطني اليميني المُتطرّف. ويشترط قانون الانتخاب الفرنسي على المُرشّح، كي يصبح نائباً من الجولة الأولى، الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات، وعلى عدد مساوٍ لربع عدد الناخبين المسجّلين في القوائم الانتخابية. ولخوض الجولة الثانية، على المُرشّح أن يكون حاصلاً على أصواتٍ تصل نسبتها إلى 12,5%، في أقلّ تقدير، من عدد الناخبين المسجّلين. وفي الجولة الثانية، تكفي الأغلبية النسبية للفوز، وفي حال تعادل المُرشّحين، يفوز المُرشّح الأكبر سناً.

يجمع المراقبون على أنّ لهذه الانتخابات أهمّيتها الخاصّة، وتعدّ الأخطر في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة منذ تأسيسها في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 1958، بالنظر إلى أنّها تضع فرنسا أمام أبواب مرحلة جديدة، وغير مسبوقة، قد يشكّل فيها اليمين المُتطرّف أول حكومة له في حال فوز حزب التجمّع الوطني وحلفائه في الانتخابات، وهو ما يعني حصول أول تعايش بين رئيسٍ ينتمي إلى يمين الوسط، ورئيس حكومة ينتمي إلى اليمين المُتطرّف. وسبق أن عرفت فرنسا ثلاث فترات من التعايش، أولها بين 1997 و2002، حين كان الاشتراكي ليونيل جوسبان رئيساً للوزراء في عهد الرئيس جاك شيراك، الذي ينتمي إلى يمين الوسط. والثانية بين 1993 و1995، بين رئيس وزراء من يمين الوسط، هو إدوارد بالادور في عهد الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران، خلال فترة ولايته الثانية. والثالثة بين 1986 و1988، حين كان شيراك رئيساً للوزراء في عهد ميتران. وإذا أفضت هذه الانتخابات إلى تعايش جديد فستكون له تبعات كثيرة، بسبب تضارب الهوية السياسية لرأسي السلطة التنفيذية، ما يلقي بظلال قاتمة على ما تبقّى من فترة رئاسة ماكرون، وعلى قدرته في تنفيذ سياسته وبرنامجه ووعوده الانتخابية.

تشي الأجواء السياسية في فرنسا بأنّها تعيش حالة من الانقسامين، السياسي والاجتماعي، ولعلّ هذه الانتخابات تزيد من حدّة الاستقطاب الحاصل، بالنظر إلى حجم الخلافات التي تعصف بأحزاب اليمين واليسار وقواهما، على حدّ سواء، الأمر الذي يضع الجمهورية الفرنسية، ونخبها السياسية، ومعهما المجتمع الفرنسي، أمام امتحانٍ صعب تلتقي فيه جملة تحدّيات داخليةٍ وإقليمية ودولية، إذ تفيد معظم التكهّنات والتوقّعات بأنّ هذه الانتخابات ستتميّز بالمنافسة الشديدة بين تحالف الجبهة الشعبية الجديدة، الذي يضمّ أربعة أحزاب يسارية (فرنسا الأبية، والاشتراكي، والشيوعي، والخضر)، من جهة أولى، وقوى اليمين المُتطرّف بقيادة حزب التجمّع الوطني اليميني، من جهة ثانية، فيما لا يُتوقّع أن يُحدث المعسكر الرئاسي بقيادة حزب النهضة خرقاً في الانتخابات، والمرجّح أن يحلّ ثالثاً فيها.

تُظهر البرامج التي أعلنها ممثّلو الأحزاب الرئيسة المشاركة في الانتخابات التشريعية وعوداً مكلفة جدّاً، قطعتها تلك الأحزاب في سياقٍ مالي واقتصادي متعثّر في فرنسا، لكنها تعكس زيادة حدّة الاصطفاف السياسي، وتباعد مواقف الأطراف السياسية المتنافسة، تغذّيها الهواجس والأسئلة المحلّية، وتضفي عليها طابعاً من الحدّة، فيركّز البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية الجديدة على معالجة مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية، تراكمت منذ سنوات عديدة، وتتمثّل في دعم التعليم المجّاني، واستعادة القوّة الشرائية للفئات الوسطى والفقيرة، وإصلاح نظام التقاعد والنظام الصحّي، وفرض ضرائب على الثروات الكبرى، ودعم الفئات والأسر الفقيرة، وسوى ذلك. ويتطلّب تحقيق ذلك كلّه القيام بتغييرات مؤسّساتية تطاول الأوضاع القائمة في فرنسا، وهو أمرٌ يصعب تحقيقه بالنظر إلى طبيعة الظروف الاقتصادية في فرنسا، التي تتحرّك ضمن ظروف اقتصادية دولية تتميز بارتفاع معدّلات التضخّم ونسب البطالة، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية على غزّة، وسواها. ولم يفصّل حزب التجمّع الوطني برنامجه الانتخابي، واكتفى بتقديم اقتراحات تخصّ الإيرادات، وإلغاء «المهارب الضريبية»، خاصّة تلك التي تشمل أصحاب أساطيل سفن الشحن، وخفض مساهمة فرنسا في ميزانية الاتحاد الأوروبي بمقدار ملياري يورو. وبدا برنامجه الاقتصادي متردّداً على صعيد بعض تعهّداته الأخيرة، المتعلّقة بإلغاء قانون إصلاح النظام التقاعدي، وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على السلع الأساسية. وقد حذّر اتحاد أرباب العمل (ميديف)، الذي يضمّ مائتي ألف شركة توظّف عشرة ملايين شخص، من أنّه «في حال طبّقت هذه البرامج في 2024 أو بعد ذلك» فإنّها ستؤدّي إلى «ارتفاع في الضرائب، وانسحاب مستثمرين أجانب، وعمليات إفلاس كثيفة لشركات، ما يعني القضاء على فرص عمل» كثيرة. أما المعسكر الرئاسي، فقد كثرت وعوده الانتخابية التي قطعها، وركّزت على دعم القدرة الشرائية للفرنسيين، ومواصلة العمل في محاربة البطالة والتضخّم، كما وعد الرئيس ماكرون الفرنسيين بـ«العمل حتّى مايو/ أيار 2027»، موعد نهاية ولايته الرئاسية، وبأنّ يبدي تعاوناً أكبر في الحكم، وإجراء تغيير عميق في «طريقة العمل والنهج والجوهر»، إلى جانب «البحث عن ائتلافات مع الفرنسيين والمجتمع المدني»، في حال فوز حزبه في الانتخابات التشريعية.

يُظهر واقع الحال في فرنسا صعوبة إقناع الفرنسيين، وخصوصاً الفئات المتوسّطة والدنيا، بجدوى البرامج الانتخابية للأحزاب، وقدرتها في إحداث التغيير، في ظلّ ما وصلت إليه الأوضاع في فرنسا من تردّ وجمود، فمن الصعب إقناع الناخبين الفرنسيين الذين يعتبرون البرامج والوعود مُجرّد كلام موجّه للدعاية الانتخابية، لذلك يزداد العزوف عن التصويت في أوساطهم وفي سواها من البلدان الديمقراطية، بينما يقوم معسكر اليمين المُتطرّف باستمرار، بحثّ أنصاره على المشاركة، ويزيد من التعبئة والتحشيد.

لا تثير هذه الانتخابات مخاوف بأن تفضي نتائجها إلى تمكّن اليمين المُتطرّف من تشكيل أول حكومة له في التاريخ الفرنسي فقط، بل أيضاً، في ألّا يتمكّن أي طرف من الحصول على أغلبية مطلقة، ما يعني تشكيل جمعية وطنية معلّقة، ومعطّلة، وتسيطر عليها ثلاث كتل متنافرة، تتمثّل في اليمين المُتطرّف، وتحالف اليسار، ومعسكر الرئيس، فيصعب على أي كتلة تشكيل حكومة بمفردها، أو التوصّل إلى تفاهمات جدّية مع الأخرى، ما يعني إصابة الحياة السياسية بالشلل التام، في ظلّ أوضاع اقتصادية متردّية تعصف بفرنسا، فضلاً عن تعقيدات الأوضاع الدولية مع استمرار الحرب في كلّ من أوكرانيا وقطاع غزّة. لذلك، فإنّ القضية المهمة في هذه الانتخابات هي نسبة التصويت، والفئات الاجتماعية، التي ستفضل التوجه إلى صناديق الاقتراع، إذ ينتظر أن تزيد نسبة المشاركة في التصويت، وفق استطلاعات الرأي، بما يتجاوز نسبة 60%، وهي أعلى بكثير من نسبة المشاركة التي بلغت 47,5% في الانتخابات العامة، التي جرت أخيراً، في يونيو/ حزيران 2022.

كان رهان ماكرون حين دعا إلى انتخابات مُبكّرة أن يدفع الناخب الفرنسي لمواجهة كلّ من اليمين المُتطرّف ممثلاً بحزب التجمع الوطني، واليسار الراديكالي ممثّلاً بحزب فرنسا الأبية، عبر جمع جبهة واسعة من يمين الوسط ويسار الوسط في تيّار واحد. وبعد اتضاح الخريطة الانتخابية الحزبية، بدأ ماكرون بالدفاع عن «النهج الثالث»، ممثّلاً بالمعسكر الرئاسي، ودعا إلى «ردود أكثر قوّة وحزماً».

ينطوي رهان ماكرون على مجازفة كبيرة يمكن أن تنقلب عليه وعلى معسكره، ويصفها بعضهم بالخطيرة، قد تؤدّي إلى تسليم البلاد للفوضى، إذ تُرجّح أغلب استطلاعات الرأي، فوز اليمين المُتطرّف بغالبية نسبية؛ لذا من الصعب التعويل على «ذكاء الفرنسيين» للحيلولة دون حدوث «السيناريو الأسوأ»، وفقاً لتصريحاتٍ أطلقها ماكرون في حملته الانتخابية. ومع ذلك، الكلمة الأخيرة للناخب الفرنسي، وقد تخالف كلّ التوقّعات والرهانات، وفي ضوئها سيتحدّد شكل النظام السياسي وطبيعته في فرنسا خلال السنوات المُقبلة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

> تضع الانتخابات فرنسا أمام أبواب مرحلة غير مسبوقة قد يشكّل فيها اليمين المُتطرّف أول حكومة له في حال فوز حزب التجمّع الوطني وحلفائه

> الكلمة الأخيرة للناخب الفرنسي، وقد تخالف كلّ التوقّعات، وستحدّد شكل النظام السياسي وطبيعته في فرنسا خلال السنوات المُقبلة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads